

Distr.: General
27 June 2013
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١٨/٢٣

تقديم المساعدة التقنية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الذي تمرُّ به جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع الدول ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثالثة والعشرين (A/HRC/23/2)، الفصل الأول.

الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة التي تكون الدول أطرافاً فيها،

وإذ يشير إلى إعلان باماكو الذي اعتمدته دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والذي يدين الانقلابات وجميع أشكال الاستيلاء على السلطة باستخدام العنف أو السلاح أو بأي وسيلة أخرى غير شرعية،

وإذ يشير أيضاً إلى البيان الختامي لمؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نجامينا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والاتفاق السياسي المعقود في ليرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣،

وإذ يأخذ في اعتباره الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وخصوصاً جهود رئيس لجنة المتابعة في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ يؤكد من جديد تمسكه بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها ووحدةها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يساوره القلق إزاء الوضع السياسي والأمني والإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى وإزاء مخاطر اندلاع مواجهات طائفية ودينية،

وإذ يساوره قلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين عقب أحداث ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، لا سيما حالات الإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي، وأعمال التعذيب، وأعمال النهب، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان،

وإذ يدرك بأن أعمال العنف هذه قد أدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان،

وإذ يضع في اعتباره إنشاء مجلس وطني انتقالي وقيام هذا المجلس بتعيين رئيس يتولى قيادة العملية الانتقالية،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً نشر القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، المكلفة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار عملية لترع سلاح الميليشيات وتشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وضمان أمن العملية الانتخابية،

١- يرحب بقرارات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبالنتائج التي حققها مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، المعقود في نجامينا في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفريق الاتصال الدولي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى المعقود في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ في برازافيل؛

- ٢- يحيط علماً مع الاهتمام بقرار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إرسال بعثة لتقصّي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- ٣- يدين جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة بحق السكان المدنيين، وخصوصاً الجرائم، وحالات الإعدام بإجراءات موجزة، وحالات الاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي، واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، وأعمال التعذيب، وأعمال النهب، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، علاوة على عمليات الاعتقال، والاحتجاز التعسفي، وتدمير الممتلكات التي ارتكبتها جميع القوى الموجودة؛
- ٤- يدعو إلى وقف فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف وإلى الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- ٥- يرحّب بالمبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تسوية الأزمة في أفريقيا الوسطى، لا سيما القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائيين في نجامينا يومي ٣ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والذي يقضي بإنشاء آلية مؤسسية في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة لا تتجاوز ١٨ شهراً؛
- ٦- يُعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للتوصل إلى حلٍّ للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعودة النظام الدستوري والسلام والأمن بشكل نهائي في هذا البلد؛
- ٧- يشجّع الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية تحقيق الاستقرار والتي أدّت إلى اعتماد خارطة طريق للفترة الانتقالية التي تمتدُّ ١٨ شهراً، وإلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس وطني انتقالي، ووضع ميثاق للفترة الانتقالية، وإنشاء محكمة دستورية انتقالية؛
- ٨- يشجّع السلطات الانتقالية على ضمان حرية التعبير ويدعوها إلى تنظيم انتخابات عامة حرة وشفافة بغية تهيئة الظروف الملائمة لعودة النظام الدستوري والمصالحة الدائمة والشاملة بين مختلف قطاعات سكان أفريقيا الوسطى وتعزيز السلم مع ضمان مشاركة النساء مشاركة كاملة في عمليتي الانتخابات والمصالحة؛
- ٩- يطلب دعم جميع الأطراف المعنية وجميع الشركاء الدوليين لتلبية الحاجة إلى مساعدات مالية وبشرية وتقنية كبيرة ودعم الإجراءات العاجلة وذات الأولوية التي حدّدها جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- ١٠- يدعو السلطات الانتقالية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وضع حد فوري لجميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين، في جميع أرجاء الإقليم الوطني، مع الاحترام الصارم لأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق وحقوق الإنسان؛

- ١١- يدعو أيضاً السلطات الانتقالية إلى ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع فئات السكان وإلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم وأعمال العنف وجميع انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب؛
- ١٢- يؤكد ضرورة تيسير وصول السكان إلى المعونة الإنسانية، ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل، بالتعاون مع السلطة الانتقالية والبلدان المجاورة، تقديم المساعدة الإنسانية المناسبة للاجئين والمشرّدين، من أجل مواجهة التحديات المتصلة بالآزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- ١٣- يطلب إلى المفوضة السامية أن تقدّم إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين تقريراً مؤقتاً عن حالة حقوق الإنسان، وفي دورته الخامسة والعشرين، تقريراً عن تقييم الاحتياجات في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- ١٤- يقرّر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

الجلسة ٣٩

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

[اعتمد دون تصويت.]